

الوحدة اليمنية

والتغيرات في الدولة والمجتمع

الابعد الاقتصادية لاتفاقات الوحدة

وممهدات تأسيس واصلاح النهج الاقتصادي

د . عبد القادر علي عبده البنا

الأبعاد الاقتصادية لاتفاقات الوحدة وممهدات تأسيس وإصلاح النهج الاقتصادي للدولة اليمنية الموحدة *

د. عبد القادر علي عبده

المحتويات:

- المقدمة:----- (٢)
- أولاً: الاتفاقات الوحدوية بين الضرورة الاقتصادية والمناورة السياسية----- (٣)
- ثانياً : تسريع خطوات دمج النظامين وغياب برنامج لتأسيس نظام اقتصادي بديل----- (١٣)
- ثالثاً: القبول النظري بخيارات اقتصاد السوق لم يوحد الإدارة تجاه متطلبات وتبعات الإصلاح الاقتصادي المطلوب----- (١٨)
- خاتمة.----- (٢٢)
- الهوامش.----- (٢٤)

^١ دراسة مقدمة لندوة : الوحدة اليمنية والمتغيرات في الدولة والمجتمع ٢٧-٢٨ مايو ٢٠٠٠، صنعاء نشرت ضمن أبحاث الندوة ، إصدار مركز الدراسات والبحوث اليمن - صنعاء ، ٢٠٠٠
نشرت على موقع المرصد اليمني لحقوق الانسان - اليمن : www.yohr.org

المقدمة:

شكل إعلان اتفاقية الوحدة بين شطري اليمن في نوفمبر ١٩٨٩م، ثم إعلان قيام الدولة الموحدة في مايو ١٩٩٠، إنجازين تاريخيين غير مسبوقين، تتابعت إجراءات تحقيقهما بوتائر متسارعة وبانسيابية فاجأت وادهشت الكثيرين داخل اليمن وخارجها. وكانت التجربة المبكرة لشطري اليمن في تكرار توقيع اتفاقات وحدوية مفاجئة، للخروج من وضع التوتر للعلاقات أو الصدمات العسكرية بين قواتهما، قد وضعت الوحدة اليمنية في دائرة الشك واعتبر الخوض فيها أو تحريك عمل لجانها، مجرد مناورات سياسية وطموحات لا تعكس إدارة وطموحات جادة في توحيد طاقات الشعب اليمني وإمكاناته الاقتصادية والبشرية. إلا أن العامل الاقتصادي كان أحد أهم التفسيرات التي عللت تتابع الخطوات الوحدوية في أواخر الثمانينات على ذلك النحو المتسارع، فالهروب إلى الأمام نحو هدف سام كالوحدة أصبح أنسب المخارج المتاحة حينها لتلافي عواقب المأزق الاقتصادي، ومحاولة للخروج من "نفق التنمية المظلم" الذي وصل إليه النظامان الشطريان بعد عقدين من تطورها كنهجين جمهوريين مستقلين. وجاء تنامي حدة الخلافات ثم الصراعات بين شركاء الحكم في الأعوام الأولى من عمر الدولة الموحدة لينتهي عام ١٩٩٤م على نحو درامي بإعلان قراري "الحرب" ثم "محاولة لانفصال"، وليشكل بذلك نكوصاً بل انهياراً مروعاً لاتفاقات ومواثيق "الحل الوسط" التي تراضى عليها المخصمان باسم الوحدة الوطنية التي "لا تقبل الانقسام والتجزئة".

ولا شك أن البعد الاقتصادي قد اعتبر يوماً أحد أهم محاور الخلاف فالوضع الاقتصادي والمالي أو شك على الانهيار نتيجة لعدم استكمال البناء المؤسسي للدولة وعدم الاتفاق على تنفيذ إصلاحات اقتصادية جادة وقابلة للتطبيق. الأمر الذي جعل الكثير من المتفائلين يعيدون النظر في تقديراتهم بشأن المضمون الديمقراطي للوحدة الاقتصادية والأسس التي ارتكزت عليها ومدى صواب النهج والتدقيق في الإجراءات التي اعتمدها عملية اندماج النظامين السابقين، والتي كان مقدراً لها أن تجسد فرصة تاريخه لا تتكرر لبناء نظام اقتصادي جديد وشكل بديل من التنظيم الاجتماعي

يرسخ أهم ما أفرزته التجريبتان السابقتان من أفضليات، كما يتجاوز كل ما تولد عنهما من أخطاء وانحرافات.

وظهرت أيضاً علامات الاستفهام حول مدى صحة المفاهيم التي سبق للكثيرين التعاطي معها كمسلمات، والتي تقول بأن إنجاز الوحدة اليمنية كان خطوة أولى هامة ضمن مشروع متكامل للنهضة والتحديث، يركز على قاعدتين أساسيتين يمكنهما أن تشكلا ضماناً كافية لنجاحه وهما الليبرالية السياسية والحرية الاقتصادية.

فإلى أي مدى جسدت اتفاقات التوحيد مضمون ذلك المشروع وهل ظلت الإدارة السياسية، والتي حسمت قرار إعلان الوحدة، متسقة في ديتها وجرأتها عند تعاطيها مع القرارات المتعلقة بترسيخ النظام الاقتصادي البديل وإصلاح أخطاء وفساد أجهزة الشرطين قبل دمجها؟ بشأن هذه الأسئلة وغيرها سيحاول البحث جاهداً من خلال تتبعه للبعد الاقتصادي لمختلف اتفاقيات التوحيد والملابسات اللحظات الأخيرة لدمج النظامين السابقين والتعاطي مع المضامين الاقتصادية للدولة الموحدة والمحاولات الإصلاحية المبكرة، الخروج بجملة من الاستخلاصات التي عساها أن تقدم إجابات شافية عليها.

أولاً : الاتفاقات الوجدوية بين الضرورة الاقتصادية والمناورات السياسية

ضمن التفسيرات المتعددة للعوامل المحفزة لتوحيد شرطي اليمن، كان البعد الاقتصادي غالباً ما يفرض نفسه، أما باعتباره واحداً من العوامل الدافعة نحو التوحيد أو باعتباره العامل الأساس الذي بموجبه تحققت الوحدة كاستجابة لضرورات اقتصادية ملحة لم يعد بالإمكان تجاهلها أو تأجيلها. وهناك بالطبع تباينات متفاوتة بين تلك التفسيرات لكن بروزها على نحو أوضح كان يتجلى عند الحديث حول درجة الحدة والخطورة التي شكلها المأزق الاقتصادي بالنسبة لكل شطر على حدة (١).

ومع أن الوضع الاقتصادي للنظام في الشطر الجنوبي بدا ظاهرياً أكثر حرجاً في النصف الثاني من الثمانينات، نتيجة لتراكم جملة من الضغوطات الداخلية والخارجية، التي كان أبرزها صعوبة التعويل اللاحق على الدعم الاقتصادي والسياسي المقدم من الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية، بعد ظهور بوادر التحولات

التي سبقت الانهيار الكبير لتلك الأنظمة. مع ذلك فإن النظام في الشطر الشمالي لم يكن في وضع اقتصادي يحسد عليه، فحتى بعد اكتشاف حقول نفط مأرب والبدء بالإنتاج والتصدير منا كان الركون على مخزون تلك الحقول لا يدعو إلى الاطمئنان، في ظل وضع عام تشوبه عشوائية القرار الاقتصادي وغياب رؤية استراتيجية واضحة للتنمية وتعمق الاختلالات الهيكلية للنية الاقتصادية وغياب رؤية استراتيجية واضحة للتنمية وتعمق الاختلالات الهيكلية للبنية الاقتصادية وانتشار مظاهر الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وغيرها من المؤشرات التي كانت تنذر بوضوح بقرب احتدام الوضع الاقتصادي وتفاقم أزمته.

وعموماً فإن فترة أواخر ثمانينات القرن العشرين شهدت الكثير من المؤشرات المعززة للاستنتاج القائل بأن اختلاف تجربة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشطرين لم تمنعهما من الوصول معاً إلى مواجهة التحديات نفسها، وخصوصاً في المجال الاقتصادي، حيث بدت الأزمة الاقتصادية واحدة في عناصرها وفي آثارها (٢). كما أن تفاقم تلك الأزمة وعلى نحو متسارع كان لابد أن يولد مخاوف جمة لدى النظامين وهما يواجهان حالة القصور الشامل في الأداء الاقتصادي واتساعها للهوة القائمة بين مضامين الأهداف والشعارات الرنانة والطموحة التي روجها لها طويلاً، وبين ما يتحقق على أرض الواقع من إنجازات اقتصادية واجتماعية متواضعة. لكن مسألة الجزم في أن تلك الحالة الاقتصادية الحرجة والمتشابهة كانت هي بالذات العامل الأكثر تحفيزاً أو حسماً في اقناع حكام الشطرين بالتخلي عن كل تحفظاتهم وتكتيكاتهم السابقة بشأن تحقيق الوحدة، والاعتقاد الجازم بأنه لم يعد هناك من مخرج سوى لتوحد كسبيل للتنمية الحقيقية، هذه المسألة في اعتقادنا تحتاج لمزيد من الدقيق والبحث لوكن ليس في اتجاه محاولة إثبات صحتها من عدمها فقط، وإنما في اتجاه استخلاص طبيعة وأنماط التفاعل والتداخل بين العامل الاقتصادي والعامل السياسي . الاجتماعي على وجه التحديد. فبرغم الأهمية التي تشكلها العوامل الأخرى من تاريخه وثقافته وجغرافية وغيرها، إلا أن المقوم السياسي الاجتماعي هو الذي أثمرت تفاعلاته ومؤثراته الداخلية والخارجية المحكومة بما كان يجري من تحولات عميقة

على صعيد البيئة الدولية لتخلق ذلك الوضع التاريخي الفريد الذي تسارعت في ظله الخطوات والإجراءات التاريخية لتوحيد ودمج الدولتين السابقتين. وإذا ما حاولنا تتبع طبيعة العلاقة والترابط بين الوضع الاقتصادي كمقوم أساسي لعملية التطور الاجتماعي والنهوض التنموي والحضاري عموماً، وبين ما تحقق من اتفاقات وإجراءات سياسية وحدودية بين قيادتي الشطرين السابقتين، في مختلف المراحل وبدوافع ووتائر متباينة، فإنه بالإمكان رصد واستخلاص أنماط من العلاقة والتفاعلات بين العاملين المذكورين وفقاً للتقسيمات المرحلية التالية:

١- المرحلة المبكرة أعقبت نيل استقلال الشطر الجنوبي:

قبل أن تتعمق كثيراً جذور التعارض السياسي. الأيديولوجي الاقتصادي وتتحول بنيات متكاملة لنظامين مختلفين، كان من الأسهل للضرورة الاقتصادية بذاتها أن تشكل حافزاً قوياً للتسريع بإجراءات توحيد الدولتين الصغيرتين والمخلفتين اقتصادياً واجتماعياً، لما ستهيئه الوحدة من فرض ثمينة في شحذ وتوحيد الطاقات والموارد البشرية والطبيعية وتأمين تكاملها على نحو يتيح للدولة الموحدة إمكانيات أوسع في مواجهة تركة التخلف وتحقيق تنمية أشمل، لكن هذا الافتراض لا يمكن أن يغدو قابلاً للتحقيق إلا إذا ثبت أن الوحدة كانت في نظر الحكام والقوى السياسية المؤثرة في مسار العمل الوحدوي، مشروعاً حقيقياً للنهضة والتقدم ويمكن مباشرة تنفيذ دون تردد، أي إذا ثبت فعلاً أن ما تبناه هؤلاء من أهداف وسياسات وما رفعوه من شعارات لم تك ضرباً من المناورات التي تخفي وراءها مقاصد ونوايا أخرى تماماً.

فالكثيرون يومها رفعوا شعارات الوحدة (في اليمن وفي المنطقة العربية عموماً) لكنها في الغالب اتخذت منحى بالغ في تفاؤله أحياناً وتطرف أحياناً أخرى. فربط مسار تحقيق الوحدة بإنجاز التحولات الاشتراكية هو من الأمثلة الحية التي تدل " كم كانت تلك الشعارات نظرية وإلى أي حد كانت تتجاهل الواقع" (٢)، وذلك التجاهل لم يتعلق بالواقع العربي الأعم وإنما بواقع اليمن الأضيّق والأكثر خصوصية في مقومات وحدته. ومسألة مراعاة الواقعية في هذا المجال لم تكن أكثر من عدمه الإصرار على المجازفة في اعتماد التقييمات

المحكومة أساساً بمنظور عقائدي جامد أو برؤية ذاتية ومصالحية ضيقة، وهو الأمر الذي لم يبدأ التسليم به . وعلى مضمض . إلا في مراحل متأخرة جداً وبعد فوات الأوان .

أما المعنيون المباشر بتبني السياسات وإبرام الاتفاقيات ذات العلاقة بالوحدة اليمنية من حكام الشطرين السابقين، فقد أرسوا في المرحلة المبكرة لطرح قضية الوحدة على بساط البحث (أواخر الستينات ومطلع السبعينات) اللبنة الأولى التي بنيت عليها مواقف المواجهة والتعارض السياسي . الاجتماعي اللاحق . ويعود ذلك إلى حرص كل طرف منهما على التمسك بزمام السلطة . التي تسلمها لتوه . لفرض هيمنة ونموذج مشروعه السياسي الاجتماعي والاقتصادي الخاص، والذي كان لا يزال في أذهان كل طرف خليط من الأهداف والشعارات العامة والمجردة أكثر من كونه برنامج عمل أو سياسات مجربة . حيث لم يخضع بعد أي من النموذجين لتجربة عملية كافية تحدد أفضليته من مساوئه . لذلك فقد تشبث الطرفان وبعناد برأيين مختلفين لسبل تحقيق الوحدة اليمنية .

ففي حين أبدى قادة الشطر الشمالي تمسكاً بموقف يطالب بعودة الجزء المتحرر من الاستعمال البريطاني إلى حضان الوطن الأم، وخصصوا ٢٨ مقعداً للجنوب في مجلس الشورى، ولوحوا باستخدام القوة العسكرية لتحقيق مطلب عودة الجنوب إلى الوطن الأم، (٤) . . أصر قادة الشطر الجنوبي على التمسك برؤية تؤكد على أن الوحدة اليمنية ينبغي أن تركز على مقومات سياسية واجتماعية واقتصادية ذات محتوى تقدمي ومتمائل في كلا الشطرين وعلى وحدة أداة الثورة اليمنية .

وكانت النتيجة لتلك المواقف هي احتدام وتوتر العلاقات بين الشطرين لتصل حد المواجهة والافتتال العسكري على المناطق الحدودية في سبتمبر ١٩٧٢ . لكن الوضع سرعان ما تبدل كلياً بعد تدخل الجامعة العربية ليبدأ الحوار بين الشطرين حول الوحدة ويتم التوقيع في الشهر التالي للحرب مباشرة على أول اتفاقية وحدة هي "اتفاقية القاهرة" ثم تلاها بعد أشهر أيضاً بيان "طرابلس" الموقع من طرف رئيسي الدولتين . ولو اكتفينا بالنظر فقط إلى ملابس توقيع

الاتفاقية والبيان بما سبقهما من تدهور وما تلاهما من فتور في العلاقات بين الشطرين، وتهرب عن التقيد بمواعيد محددة لإنجاز ما ورد في الوثيقتين من التزامات، لاتضح حقيقة ما أخفاه الطرفان وراء المواقف الظاهرية من نوايا أخرى.

أما النصوص الموقع عليها ففيها الكثير مما يؤكد تركيز الحوار على جوانب الاختلاف أكثر من اهتمامه بالقواسم المشتركة وبالذات الجوانب الاقتصادية منها. فما احتواه النصان وغيرهما من البيانات المشتركة للقاءات القمة ولجنة الممثلين الشخصيين خلال عام ١٩٧٣م، لا يتعرض إلا إلى أشارات عابرة عن مضامين وأسس اقتصادية . اجتماعية، فيها من العموميات والطموحات الوهمية المتعارضة ما يكفي للتأكيد أن البعد الاقتصادي للوحدة الموقع عليها كان خارج دائرة اهتمام المعنيين. فالاتفاقية لا تشير إلى أكثر من كون الوحدة اليمنية هي: الأساس لبناء اقتصاد وطني مستقل" (٥)، ويشمل البيان على نصين ضمن أسس الاتفاق يشار فيهما إلى أن الدولة الموحدة تهدف إلى "تحقيق الاشتراكية مستلزمة الطراز الإسلامي العربي وقيمه الإنسانية وظروف المجتمع اليمني بتطبيق العدالة الاجتماعية التي تحظر أي شكل من أشكال الاستغلال.. فتعملا لدولة عن طريق إقامة علاقات اشتراكية في المجتمع على الطبقات" وأن "الملكية العامة للشعب أساس تطور المجتمع وتنميته تحقيق كفاية عادل (٦). وكما هو ملاحظ فإن ما يوحي به مضمون النصين من الضبابية الواهمة بل والمتعارضة يجعلهما مجرد شعارين توفيقيين هدفهما إرضاء طرفي الاتفاق وليس محاكاة ظروف البلاد والبحث عما يمليه الواقع من معالجات عقلانية.

٢- مرحلة الانحسار النسبي للتوتر والمواجهة بين الشطرين في منتصف

السبعينيات:

توج التواصل بين قيادتي الشطرين في هذه المرحلة بلقاء قعطبة في فبراير ١٩٧٧م بين الرئيسين إبراهيم الحمدي وسالم ربيع علي، وكان أهم مميز لهذه المرحلة من التواصل من ظهور بوادر للتفاعل الأكثر إيجابية بين البعدين

السياسي . الاجتماعي والاقتصادي للجهود الوجدوية للشطرين . والسبب في ذلك يعود لما أفرزته مرحلة حكم الرئيس الحمدي من مؤشرات لمحاولة أحداث تغييرات في توازن القوى الاجتماعية ذات التأثير المهيمن على السلطة في الشمال، وهو التغيير الذي لم يكن يلبي مصالح القوى التقليدية في الشمال ويعزز بالمقابل بؤادر الطمانينة لدى حكام الجنوب.

ويمكن استنباط تركيز الجانبين في مباحثاتها هذه المرة على البعد الاقتصادي من خلال بيان (محضر) لقاء قطعة نفسه، الذي جاء مختصراً جداً لكنه كان مهتماً في معظمه بالجوانب الاقتصادية التنموية حيث ورد فيه: أن الرئيسين ومرافقيهما ناقشوا القضايا الرئيسية التي تهم شطري اليمن "وفي مقدمتها القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق في مجالات التنمية الصناعية والزراعية بما يخدم مصلحة اليمن العليا" أما المجلس الذي أقر اللقاء تشكيله لبحث ومتابعة القضايا التي تهم اليمن وسير أعمال اللجان المشتركة فإن قوامه أيضاً جسد تكثيف اهتمام الجانبين بالبعد الاقتصادي، فقد تضمن المجلس إلى جانب الرئيسين ومسئولي الدفاع والخارجية، مسؤولي كل من الاقتصاد والتجارة والتخطيط، هذا إلى جانب تشكيل لجنة فرعية من مسؤولي الاقتصاد والتجارة والتخطيط في الشطرين تتولى مهمة" دراسة ومتابعة المشاريع الإنمائية والاقتصادية في الشطرين ورفع التقارير عنها إلى الرئيسين مع الاقتراحات بشأنها"(٧). والواقع من ذلك أن نوايا الجانبين إذا قدر لها التواصل حينها بنفس هذه الروح وهذا المنحى ربما كانت تغو أكثر قرباً واهتماماً بالهم الاقتصادي . التنموي وأكثر تحديداً المجالات العمل التكاملي المشترك الذي يسهل على الطرفين اختبار نوايا بعضهما من خلاله. لكن مقتل الرئيس الحمدي قبيل موعد اللقاء الثاني مع قادة الجنوب جاء لينهي سريعاً هذه المرحلة.

٣- مرحلة أواخر السبعينيات والنصف الأول من الثمانينات:

دفعت الملابس التي رافقت وأعقت مقتل رؤساء اليمن الثلاثة (الحمدي، الغشمي، سالم ربيع) خلال أقل من عام إلى توتير العلاقات بين الشطرين

وإيصالها في فبراير ١٩٨٩ إلى مرحلة الحرب. فتشكل حينها وضع شبيه بالوضع الذي خلفته حرب ١٩٧٢م. أي أن لقاء قادة الشطرين الذي انعقد في الكويت عقب الحرب مباشرة (مارس ١٩٧٩) أقر البدء الفوري بتنشيط أعمال لجان الوحدة، وكان الهدف الأساسي من ذلك هو امتصاص حالة المواجهة والتدهور الكبير للعلاقات، فانصب اهتمام هذا اللقاء على الجانب الدستوري وحددت الخطوات والإجراءات المطلوبة لإعداد وإقرار مشروع دستور دولة الوحدة.. ولعه من الواضح صعوبة إنجاز مثل هذه المهام في ظرف موضوعي غير ملائم لتطبيقها... أكان ذلك على صعيد الأوضاع الداخلية لكل شطر، وقيام حاجز نفسي كبير في العلاقة المباشرة بين الرموز المؤثرة فيه، أم على صعيد البيئة الخارجية الإقليمية والدولية. لكن الإدارة السياسية يومها لم تكن تطمح بأكثر من إيقاف تداعيات الحرب وعدم توتير العلاقات أكثر. لهذا نجد أن البعد الاقتصادي غاب كلياً عن جدول أعمال هذا اللقاء وبيانه المشترك.

لكنه بانقضاء ستة أشهر على توقيع بيان الكويت، وبعد ظهور توازنات جديدة في أوساط النخبة الحاكمة في الجنوب دخلت العلاقات بين قيادتي الشطرين طوراً آخر فبدأت تتحسن تدريجياً حتى أخذت طابعاً متميزاً اكسب هذه المرحلة (الفترة من أكتوبر ٧٩م وحتى ديسمبر ١٩٨٥م) خصائص جديدة مقارنة بسابقتها، حيث صار فيها البعد الاقتصادي للعلاقات والأنشطة الوحدوية هو الأكثر حضوراً كما أنها استمتت بديناميكية وآلية جديدة للحركة ظهور منهجية أخرى للتعاطي مع أهداف العمل الوحدوي.

ويمكن استخلاص الاتجاهات المبكرة لمحاولة تفعيل العامل الاقتصادي في هذه المرحلة مما تضمنه البيان المشترك عن لقاء رئيسي الشطرين في صنعاء في ٤ أكتوبر ١٩٧٩م حيث أكد على ضرورة تركيز الجهود المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وبين الشطرين بما يمكن من الاستخدام السليم للإمكانيات الاقتصادية المتوفرة، وتوظيفها لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.. واعتبر أن خلق التنسيق والانسجام بين خطتي التنمية للشطرين مدخل عملي لتحقيق التكامل الاقتصادي.

كما أكد أهمية تشجيع رؤساء الأموال الوطنية والعربية والأجنبية على الاستثمار وفقاً للخطط التنموية وكلفاً اللجنة الاقتصادية بوضع التصورات لعملية لتحقيق ذلك بالإضافة على اتخاذ الإجراءات لتنشيط التجارة بين الشطرين (٨). لول أخذنا في الاعتبار المستجدات في منطق هذا البيان مع ما تبعها لاحقاً من خطوات لمحاولة توسيع دائرة التنسيق الاقتصادي (وإن كان فيها الكثير من التجريبية والشكلية)، لأمكنا ملاحظة ظهور منهجية جديدة في التعاطي مع قضية الوحدة وهي ما أسماها البعض بالمنهج الوظيفي في تحقيق الوحدة (٩).

فما دوافع ومبررات ظهور هذا المليل نحو تفعيل الجهود الودوية المتعمد كثيراً على العامل الاقتصادي؟ قد يكون من السهل إرجاع ذلك التوازن الجديد في قمة السلطة في الجنوب لصالح الرئيس علي ناصر، وهو الوضع الذي يمكن مقارنته بالتقارب الذي حصل في منتصف السبعينيات أثر تعزز مواقع الرئيس الحمدي في الشمال. فهذا التعليل يمكن تقبله تحت تأثير الخبرة السابقة من التقلبات وحالة الفصام السياسي في التعال مع قضية الوحدة، بل ومع قضايا مصيرية أخرى هامة. لكن الفعل السياسي أو الإدارة السياسية للقادة مع أنها كانت حاسمة فيما ظهر من مستجدات في مطلع الثمانينات إلا أن تشكلها وتبلور اتجاهاتها تحقق هذه المرة تحت ضغط متميز اللهم الاقتصادي الذي أضحت مخاطرة أكثر اقلاقاً للقيادتين في الظروف الجديدة.

فمع مطلع الثمانينات أصبح من الضروري أن يبدأ النظامات الالتفات إلى الخلف لاستطلاع الإنجاز خلال عقد تنموي كامل، تم الاعتماد فيه على تجريب سياسات تنموية عشوائية وعلى محاولة المحاكاة والاستفادة من نماذج في البناء الاجتماعي. الاقتصادي لم يفرضها الواقع بقدر ما فرضتها الترسانة الأيديولوجية من الوصفات والشعارات المغربية. ولاشك أن قتامة الصورة التي استخلصها القادة في الشطرين من تجربة السبعينات وعززتها المؤشرات الاقتصادية المنذرة بتفاهم الوضع الاقتصادي (من أهمها انخفاض حجم تحويلات المغتربين التي ساهمت في السبعينات بفعالية كبيرة في تمويل التنمية الاقتصادية)، ولاشك أن ذلك قد دفع القيادتين للبحث والتطلع نحو أي من الخيارات والإجراءات التي من شأنها

أن تساعد على مواجهة ا لتردي للأوضاع الاقتصادية، وكان من نتائج ذلك إجراء بعض التعديلات في السياسات الاقتصادية ترتب عنها في الجنوب . مثلاً . بوادر الانفتاح الاقتصادي النسبي على القطاع الخاص، وفي الشمال اعتماد تدابير مواجهة نحو الحد من الاستيراد. وفي نفس هذا السياق اتجهت جهود التنسيق الاقتصادي بين الشطرين نحو منظور وآلية جديدين للتعامل، كان فيهما الكثير من العمومية والتأني، لكنهما أجمالاً تضمنتا مجالات أوسع للعمل والحركة ومميزات عملية أكثر قابلية للتطبيق، وفي حالة جديدة استثمارها. وليس المقصود هنا أن يكون الطرفان قد عولا على جني مردودات اقتصادية مباشرة وسريعة من المشروعات أو الشركات المساهمة المشتركة التي اتفقا على تأسيسها (٠)، وإنما المقصود . خاصة في المراحل المبكرة . هي جني المردودات غير المباشرة التي سيخلقها وضع الانفتاح على الآخر والاستقرار العام في الشطرين وتقليص الأنفاق على الجوانب العسكرية والأمنية التي كانت تستنزف نسباً مرتفعة من إجمالي النفقات العامة (١١)، ناهيك عن إمكانية الاستطلاع عن قرب لتفاصيل أوضاع ومواقف الطرف الآخر واختبار نواياه وقدراته الفعلية وتعزيز الثقة المتبادلة خلال عمل ملموس ومشترك...الخ.

أن الحديث عن أبعاد أوسع من ذلك في مجال الإنجازات المحققة خلال هذه المرحلة . والتي امتدت لأكثر من ست سنوات . أمر صعب، وبالذات على الصعيد الاقتصادي، وهناك من الدلائل ما يعز هذا الاستنتاج. منها . مثلاً . اهمال وتتاسي المشروعات الانتاجية المشتركة التي افتق مبكراً على إقامتها وبالذات في قطاعي الصناعة والمعادل، حيث تم هذا في وقت كان المتفائلون يتوقعون أن القطاعات الانتاجية ستكون هي المحك لاختبار آفاق التكامل، وأن المحاولات لا بد أن تظهر لإقامة مشروعات انتاجية أكثر أهلية لتحقيق نجاحات تعتمد على تكامل موارد وخبرات الشطرين. أما ما واجهته الشركات المساهمة المشتركة . في مجالات النقل البري والبحري والسياحة . من صعوبات أدت إلى فشلها، فهو أيضاً مؤشراً آخر ذو دلالة، وكلاهما يخلقان الكثير من علامات الاستفهام حول مصداقية وجدية التوجه والإدارة السياسية المعلنة، ومدى تميزها

في أبعادها غير المعلنة "التكتيكية" (١٢) عما كان يضمراً أيضاً في المراحل السابقة عند إبرام الاتفاقيات الوحدوية. فمع أن المنحى العام الذي اتخذته العمل الوحدوي لهذه المرحلة تميز في إدراكه لأهمية ارتكاز الوحدة على أرضية اقتصادية ترسخ مضامينها بشكل مادي وملموس، إلا أن القرار السياسي . وهو الحاسم في توجيه مسار الوحدة . بقي عاجزاً عن تسديد ولو جزء من هذه الحقيقة على نحو خلاق، بتركيزه على الجوانب التشكيلية والمظهرية للتنسيق الاقتصادي واهماله لمضامينه التكاملية، التي لا بد وأنها قد تقاطعت مع التقارير والحسابات الضيقة لصناع القرار لا أكثر. وقد جاءت أحداث يناير ١٩٨٦م المأساوية في الشطر الجنوبي لتنتهي هذه المرحلة على نحو مفاجئ وتجمد فعاليتها إلى حين اختتام الظروف المناسبة لظهور رموز وتجليات جديدة للسياريو اللاحق للحوار الوحدوي واتفاقاته.

٤- مرحلة الربع الأخير من الثمانينات: من الصراع العسكري على النفط إلى

الهرولة بلا تحفظات نحو الوحدة:

ارتبط جهود تنشيط العمل الوحدوي في هذه المرحلة (بعد جمود استمر لأكثر من عامين بحدث ذي مضمون اقتصادي في الأصل. فموضوع الخلاف والصدام العسكري الحدودي على المنطقة النفطية المشتركة بين مأرب وشبوة تحول فوراً إلى اتفاق على الاستثمار المشترك للنفط في تلك المنطقة إلى مناسبة (كأنما انتظرها وتهدأ لها الطرفان) لأحياء ومواصلة أعمال اللجان المشتركة للوحدة من نقاط توقفها. ولعل ما يفسر هذه السلامة في العودة للحوار والتقيد بالاتفاقات السابقة هو الموقف المتزن الذي تحللت به قيادة الشطر الشمالي عقب أحداث يناير ١٩٨٦م.

وعند عودة الطرفين لمواصلة أعمال لجان الوحدة، كانا ولاشك يضعان اللهم الاقتصادي اعتباراته الخاصة، فهي بالذات الاعتبارات التي أضحت تقلق كيانهما بدرجات لا تتفاوت كثيراً حدثها، وذلك ما لم يتح أمامها مجالاً واسعاً للتردد في مواصلة سيرهما قدماً نحو توطيد حالة الانفراج والاستقرار للشطرين وتكثيف

اهتماماتها بمعالجة الشأن الاقتصادي. وما أن تجاوز الجانبان مرحلة التوجس والاختبار المبكر للنوايا حتى تكرر مجدداً نهج الوظيفة الشاملة، المتدرجة (١٣) في تسيير إجراءات التنسيق الوحدوية، وهو ما تميزت به كسابقتها فعاليات الفترة ما بين مايو ٨٨ ونوفمبر ١٩٨٩، وكان من أبرز جوانبها الاقتصادية اتفاق الاستثمار النفطي في المنطقة المشتركة، وتنشيط التبادل التجاري بين الشطرين. لكنه لوحظ أن توقيع اتفاق عدن في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩م أدخل مسار الوحدة منعطفاً جديداً، تتابعت بعده الأحداث بهرولة لم يتوقعها. حسب تقدير البعض. حتى القادة أنفسهم. وبرغم ظهور تحفظات وتساؤلات لدى البعض حول عواقب الخطوات المبالغة في تساعرها نحو الوحدة، فإن القادة في الشطرين عموماً تعاملوا مع تلك الوتائر كأنجاز ينبغي الافتخار به، وكان أحدهم قد أكد يوم إعلان دولة الوحدة أن تحقق منذ نوفمبر ١٩٨٩م يفوق عشرات المرات ما تحقق من خلال ثمانية عشر عاماً منذ اتفاقية القاهرة ١٩٧٢م (١٤) وعموماً فقد تضمن اتفاق عدن مؤشرات عديدة لانفراجه غير مسبوقه في العلاقة بين الشطرين، بما تبشر به من أساليب ومضامين جديدة للحوار وما سيترتب عنها من تسهيلات لاحقة فإنجاز خطوات الوحدة.

ثانياً : تسريع خطوات دمج النظامين وغياب برنامج لتأسيس نظام

اقتصادي بديل

ويقدر ما أوحى ظهور المناخ الجديد للعلاقة بين القيادتين بتنامي ملحوظ لأثر بعض العوامل ذات الفعل المتميز للتعجيل بإعلان الوحدة، بقدر ما أخذ الاعتقاد بأن للعامل الاقتصادي أثره المتميز والمباشر في تقريب يوم الوحدة، يتضاءل ويفتقر لحيثيات تكامله المنطقي. ويمكن الاستيضاح أكثر لطبيعة الاختلال المنطقي بين أهم الإجراءات التي اعتمدت أثناء عملية التهيئة المتسارعة لدمج النظامين وبين ما كان متوقفاً أن تفرضه الضرورة الاقتصادية الموضوعية من خيارات لتأسيس البديل الموحد، يمكن استيضاح ذلك من خلال عرض مبسط لطرفي المعادلة المختلفة هذه:

أ) أهم البدائل المتوقعة لمعالجة الاختلالات التي فاقمت الأزمة الاقتصادية للشطرين:

١- اعادة اهتمام مكثف للوثيقة الاساسية للدولة الموحدة "الدستور" والتدقيق في نصوصها الاقتصادية بحيث تشمل وترسخ القواسم المشتركة للمجتمع وتعزز وحدة وترابط مصالحه وتؤمن حقوقاً اقتصادية تصون للمواطن حياة كريمة أفضل مما كانت في دساتير التشطير. فالمضامين التوفيقية لنصوص تجعلها شكلية وغير قابلة للتحقيق ومثار خلاف يمكن أن يولد نزعات التوتر الاجتماعي في أي وقت. فالحرص على ترسيخ دعائم الدولة الموحدة الفتية، يبدأ بصياغات لحقوق وضمانات واقعية، يمكن أن تظهر آثارها العملية المحسوسة للمواطن منذ اليوم الأول للوحدة، بحيث تأتي كافة القوانين التشريعات الأخرى لتعبر بشكل خلاق عن مضمون تلك النصوص فيقطع دابر الاجتهاد المثير للاختلافات.

٢- التقييم الموضوعي للتجربة الاقتصادية للشطرين والوقوف على المكامن الفعلية للاختلالات البنوية وأخطاء السياسات التي أدت إلى تفاقم واتساع الأزمة الاقتصادية للشطرين بأبعادها المختلفة، والاتفاق على برنامج إصلاح واضح وقابل للتحقيق، أثناء فترة انتقال محددة تتزامن فيها عمليتا الإصلاح والدمج.

٣- التقييم الموضوعي المشترك لمظاهر ومكامن الفساد المالي والإداري وقصور التشريعات والأنظمة المعززة للفساد في الأجهزة ومؤسسات النظامين والاتفاق على برنامج، البدائل الإصلاحية ومعايير شغل الوظائف الكفيلة بتتقية الأجهزة والمؤسسات قبل دمجها فتأتي عملية الدمج كإعادة بناء وفقاً للمنظور الإصلاحي وكتأسيس لها باعتبارها هيئات جديدة موحدة.

٤- احترام البرامج المشار إليها والسياسات المعتمدة في إعادة بناء الدولة الجديدة للمضامين الواقعية والسامية لهدف الوحدة، وذلك بعدم تحويلها إلى مفردات وشعارات مبتذلة للخطاب السياسي والإعلامي الذي درج على استخدامه في ظل التشطير لتزيين النظامين أو قادتتهما. فبواقعيتهما واعتمادها على

المخاطبة المباشرة لعقول الناس، دونما حاجة إلى تهييج عواطفهم تكون ه ذه البرامج والسياسات قد أمنت شرطاً هاماً من شروط نجاحها.

٥-تحقيق الاشتراك الفعلي للرأي الآخر، أكان الرأي الشعبي عبر منظماته المدنية المختلفة أو المعارضة السياسية المنظمة أو على أقل تقدير استيعاب آرائها في صنع القرارات المتعلقة بالحقوق وبالشئون الحياتية والمصيرية، وبالذات الاقتصادية.

ب) ومن الإجراءات التي حرص القادة على تسريع إنجازها في مدة قياسية تقل عن ستة أشهر

١-أحالة مشروع دستور دولة الوحدة . وبصيغته التي اتفق عليها في بداية الثمانينات . الهيئات المعنية لاستكمال اقراره. وقد احتوى على نصوص توفيقية كثيرة يمكن أن تستغل وتحول إلى بؤر خلاف واجتها وفي الفصل الخاص بالأسس الاقتصادية للدولة على سبيل المثال هناك نصوص ضمن المبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني يمكن أن تحمل تفسيرات مختلفة ومتعارضة منها: العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الانتاجية... تحقيق تنمية شاملة تكفل اقامة علاقات اشتراكية مستلهمة التراث الإسلامي... وغيرها(١٥).

٢-الاتفاق على صياغات مستعجلة عشوائية وتوفيقية لإعداد هائلة من القوانين والأنظمة واللوائح المنظمة لأعمال مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات الموحدة، ويتم إنجاز كل ذلك في مواعيد قياسية لم تكف قبل بضع سنوات للحوار حول إنجاز تشريعات تأسيس ثلاث شركات خدمية صغيرة ومشروع استثمار نفطي واحد.

٣-رغم أن لقاء القمة المنعقد في الفترة من ٢٤-٢٦ديسمبر ٩٨٩ لم اتخذ قراراً بتكليف مجلس الوزراء بوضع دراسة تقييمية لتجربة الشطرين في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي الممارسة الديمقراطية واستخلاص الإيجابيات في تجربة الشطرين بهدف الحفاظ على منجزات

ثورتي ٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر، والعمل على تثبيتها وتطويرهما في ظل دولة الوحدة. وإعداد ومناقشة برنامج الإصلاح الشامل لدولة الوحدة" (١٦). إلا أن هذه واحدة من المهام التي خيم حولها صمت مطبق طوال فترة الهرولة والدمج المستعجل، ولم يدر الحديث المشترك حول الإصلاح إلا بعد الوحدة وفوات الأوان، حيث صارت امكانية الاتفاق بشأن برنامج إصلاح حقيقي أمراً ليس من السهل بلوغه. والغريب أن ما بدأ به قادة الشطر الجنوبي من توجهات للإصلاح. وهي على الصعيد النظري السياسي أكثر وضوحاً. كان يمكن أن تشكل نواة للتحويل إلى مشروع وطني للإصلاح على صعيد الشطرين قبيل أو أثناء توحيدهما.

٤- بدأ الحديث الرسمي في هذه الفترة يتزايد عن ترابط الوحدة بالديمقراطية، التي اعتبرت صمام أمان اتفاق نوفمبر ٨٩م، ومن خلال رصد الخطاب السياسي الذي كان سائداً في وصف القيادة الرسمية المتفائلة جداً مما يجري، نلاحظ التأكيد على أن الظروف قد نضجت لقيام آلية رسمية لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية وأن الآلية الرسمية هذه يجب أن تسند على آلية رسمية لإنجاز مهام المرحلة الانتقالية وأن الآلية الرسمية هذه يجب أن "تسند على آلية شعبية" نظراً لأهمية الاشراف المنظم لجماهير الشعب وقواها الوطنية والديمقراطية فهو الذي "سيكسب العمل الوحدوي زخماً وثباتاً وأساساً متيناً لترسيخ دعائم الوحدة"... (١٧). لكن من الناحية العملية لم يخرج هذا الحماس لتوسيع المشاركة الشعبية عن دائرة اضيقة من الإجراءات الشكلية كتخصيص الـ ٢٠% من مقاعد مجلس الشعب والشورى لممثلي الحركة الوطنية والشخصيات الوطنية المستقلة وممثلي الرأسمال الوطني. وبقي "الاشترك الشعبي" فارضاً نفسه بالأساليب التقليدية الشكلية" المسيرات الملتهبة حماساً وهتافاً بحياة صناعات الوحدة"، بالإضافة طبعاً إلى ما خلفته إجراءات إلغاء العوائق الحدودية بين الشطرين من حالة ابتهاج شعبي واسع واندفاع للتواصل بين الناس في من اطق الشطرين المختلفة. وتولد شعور لدى البعض با، هذا المستوى من التفاعل والحماس. الذي كان مكبوتاً. هو نفسه الاشتراك الشعبي

في صنع الوحدة كما أكد البعض الآخر على أن الجدية التي استمت بها خطوات التوحيد بعد مايو ١٩٨٨م كانت "بدافع حركة الجماهير المتطلعة والمتعطشة للوحدة" (١٨)، لكن مثل هذه الاستخلاصات بشأن سمو وتأصل هدف الوحدة في وجدان الشعب اليمني واسهامه في صنع هذا الهدف واستعداده اللامحدود للتضحية من أجله، ولا تعطي مؤشرات كافية لحجم الدور الذي لعبه هذا العامل "الشعبي" في تسريع خطوات الدمج وتقريب موعد إعلان الوحدة، خاصة إذا ما قورنت بدور المخاوف التي ظهرت لدى القيادة من وجود نشاط معاد للوحدة ودستورها، وللديمقراطية وهو النشاط الذي قيل حينها أنه "يهدف لضرب المشروع الوحدوي" وأنه أخذ يتزايد ويدعم بإمكانيات ضخمة من قبل أعداء الوحدة"، ولمواجهة هذا السعي المضاد للوحدة كان لابد من "تقديم" الموعد قدر المستطاع فمن حق النظامين أن يقيما أي اتفاق تخدم هذا الهدف.. والهدف الذي بات واضحاً (١٩).

على هذا النحو ثبت المعيار الشكلي لتعطش الجماهير للوحدة واعتمدت التقديرات المتناقضة للنخبة لوسائل بلوغ هذا الهدف، وبالتالي لتحديد الأسس التي ينبغي أن تركز عليها دولة الوحدة، وثم التغاضي عن مضمون الوحدة المطلوبة بالنسبة للغالبية من الشعب: المضمون الذي لا يعكس مجرد الشعور بالحاجة للانتماء إلى كيان ذي قوام أكبر وأوسع مساحة، بقدر ما يجسد مصلحة مادية واقتصادية أولاً مهما كان حجمها ولكن لكل أفراد تلك الأغلبية المتعطشة.

وفي اعتقادنا أن المقارنة بين ما ذكر في شقي المعادلة المختلفة تكفي لاستخلاص يعزز الفكرة القائلة بأن العامل الاقتصادي كان ينبغي أن يشكلهما أساسياً ومحوراً لخطوات الإنجاز الوحدوي التي لابد لها من تقييم تجربة الشطرين الماضية، واستخلاص أفضليات النظامين السابقين، والاعتماد عليها في وضع معالجات واقعية تسند عليها عملية بناء النظام الاقتصادي الموحد. لكن المؤسف أن هذا المطلب الواقعي بالذات وجد تفسيرات تبريرية لدى المعنيين بحسم القرار الوحدوي وجاء التسريع بخطوات الوحدة وكأنه هروب مونه على وجه التحديد. وتحول الهروب المبكر من التشطير إلى الوحدة تحت ضغط وأزمة ومخاطر الوضع الاقتصادي،

إلى هروب آخر من نوع جديد: هروب من الخوض في التفاصيل الاقتصادية للهدف
الوحدوي، خوفاً من أن ينعكس ذلك مكمناً وصلب الأزمة التي عاشها الشطران
وستعيشها الدولة الموحدة، فنتأثر الحسابات والتوازنات غير المرئية للنخبة. وقد غلف
الهروب الجديد بدوره بهدف أسمى الخوف على مصير الوحدة من الأعداء
المتريصين. فظهرت هنا الإدارة السياسية. التي اعتبرت العامل الأعظم في تحريك
ملو الوحدة وإيصالها إلى بر الأمان. عشوائية وتجريبية ومناورة كسابق ع هدها،
وتعارضت مع متطلبات الواقع الموضوعي في الجانب الاقتصادي، وهي الحقيقة
التي أكدتها وقائع حال البلاد الاقتصادي منذ الوحدة وحتى اليوم.

ثالثاً : القبول النظري بخيارات اقتصادي السوق لم يوحد الإدارة تجاه متطلبات وتبعات الإصلاح الاقتصادي المطلوب

تشكلت ملامح النظام الاقتصادي الذي اعتمده الدولة اليمينية الموحدة بوعي وتأثير
فرصته التحولات الدولية المواكبة. فقد تحققت الوحدة في خضم موجة الهرولة
العالمية للاعتناق الجماعي للأفكار الليبرالية، والانتشار الواسع للمفاهيم المتصلة
التي روجت لمفهوم "اقتصاد السوق" من منطلق الاستقطاب السياسي الأيديولوجي.
وفعلاً كان حينها مفهوم السوق قد أخذ يقترن بالتنمية بل وترادفت الدعوة إلى السوق
مع الدعوة إلى السوق مع الدعوة إلى التنمية مع انهيار الشيوعية والهرولة التي
تبعتها للتخلص من إرث تجربتها (٢٠).

وكان البعض يتوقع لليمن . رغم خصوصيات تجربتها السياسية . الاجتماعية وشعبها
الواحد . أن تشكل ساحة مصغرة لنزلات اللحظات الأخيرة للحرب الباردة، وأن تفرض
عليها نفس سيناريوهات نتائج تلك النزلات اللحظات الأخيرة للحرب الباردة، وأن
تفرض على عليها نفس سيناريوهات نتائج تلك النزلات على الصعيد العالمي، فذهب
هؤلاء بشيء من المغلاة المشفوعة بتعصب أيديولوجي إلى تشبيه وضع اليمن بما
حدث في ألمانيا ووصلوا حد الافتراض "المشروعات الرأسمالية ستشترى القطاع العام
المحضر وتكون بمثابة محرك للنمو الاقتصادي في المستقبل" وهو الأمر الذي
اعتبرته الباحثة الأمريكية شيلاً كاريابيكو تشبيهاً سطحياً مبسطاً لأن مقارنتها للبيانات

المتاحة عن مشاركة القطاعين العام الخاص للشطرين خلال عقدين من الزمن بينت "نموذجاً مشتركاً في الانفاق على المشروعات الانمائية وميلاً للالتقاء" واعتبرت الباحثة أن ج.ع.ي. "رغم فلسفتها القائمة على السوق الحر فإن القطاع العام فيها قد استمر أكثر من القطاع الخاص، بينما كانت تصريحات السياسة الشتراكية في ج.ي.د.ش. تتنافى والدور المتزايد للمشروعات الخاصة والأجنبية(٢١).

ولو أخذنا في الاعتبار وجهة نظر أخرى . قد لا تتوافق إلى حد ما مع هذا الاستنتاج . إذ ترى أن حصة الدولة من الناتج المحلي الإجمالي بلغ حينها في الشمال ١٢%، وفي الجنوب ٢٦%، وتفسر ذلك (بانفراد) الدولة في ملكية وتشغيل عناصر الانتاج في الجنوب ومشاركة مختلف القطاعات في "توجيه النشاط الاقتصادي في الشمال"(٢٢)، حتى لو أخذنا ذلك الفارق في الاعتبار، فإن موضوع التعارض بين قيادتي الشطرين بشأن فلسفة النظام السياسي . الاقتصادي لدولة الوحدة كان لم يعد يشكل موضوع خلاف جوهري في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، ولم تظهر عقبات بسببه على بساط البحث، خاصة بعد أن عززت قيادة الشطر الجنوبي توجهات انفتاحها المبكر على القطاع الخاص وتحررها من "اسار المسلمات الجامدة في التفكير السياسي والنظري" بإقرار وثيقة رسمية لاتجاهات الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل في فبراير ١٩٩٠م. وهي الوثيقة التي ظهرت فيها مراجعات نظرية واسعة للموقف تجاه أشكال الملكية والموقف من القطاع الرأسمالي الخاص على وجه التحديد(٢٣).

وعموماً فإن توقعات ظهور تجليات مباشرة لنزالات الحرب الباردة بين أنصار النظامين السابقين في اليمن، لم يعد لها ما يسندها بعد عام ١٩٨٩م سوى الحاجز النفسي من شبح الممارسات المتطرفة لأنظمة الاشتراكية السابقة، وهو الحاجز الذي ظل مستخدماً كسلاح أيديولوجي من جانب أنصار المعسكر المنتصر دولياً في الحرب الباردة. وعلى العكس من تلك التوقعات فقد شكلت المناخات الدولية الجديدة المشار إليها، وتراكمات المعناة المحلية من الأخفاقات الاقتصادية للقطاع العام بيئة ملائمة لتقبل وانتشار المفاهيم السياسية . الثقافية المباشرة بأفضليات "الثورة الليبرالية" التي أخذت بمد جذورها على الصعيد العالمي ومذهب ودعه يعمل الداعي لتحرير

الأسواق من الضوابط والاعتراف بالحق في ممارسة النشاط والتبادل الاقتصادي الحر على أساس الملكية الخاصة وقوانين السوق، وهي المفاهيم التي جرى الترويج لها باعتبارها الخيار الحاسم والأخير للتاريخ الإنساني (٢٤)، الذي تبدأ بعده مرحلة أبدية لا تتغير.

وفعالاً أضحى هذا الخيار بالنسبة للنخبة السياسية في اليمن بل وحتى للأوساط العلمية . الأكاديمية وشريحة من المثقفين، صيغة وحيدة للتنمية والتقدم، ولم تقابلها خيارات جادة ومكتملة، ترقى لأن تتحول إلى بدائل اقتصادية . سياسية واقعية تنقذ عن نفسها رداء الأيديولوجيا المتعصبة، وعطي التنمية بعداً أكثر إنسانية.

وهذا لا يعني بالطبع غياب الرؤى السياسية والعلمية التي تبنى أو تعرض وجهات نظر اقتصادية وتنموية متميزة عما هو متبنى رسمياً . فمثلاً هذه الرؤى موجودة لكنها تخرج بالغالب من تحت عباءة نفس المفاهيم الرائجة عن السوق، مع اتخاذها لصيغ واصفات . مجردة ومختصرة في الغالب . تملئها طبيعة الغرض الذي فرضها . أما الرؤى الاقتصادية . التنموية التي يمكن اعتبارها مرتكزة على فلسفات متميزة مجتمعة فهي:

- أما الرؤى السياسية . البرنامجية التي تحوي خليط انتقالي مركب لأهداف وسياسات ومضامين مجردة، لا ترقى لأن تجسد اجتهاداً نظرياً متكاملًا ومؤسس علمياً أو مشوق بحوثيات تؤكد قابليته للتطبيق (٢٥).

- أو الاجتهاد العلمية الموجزة التي تحاول بالاعتماد على بعض الاستدلالات النظرية الخروج باستخلاصات علمية نظرية مركبة ومجردة، تعزز بها مقترحات أو توصيات بسياسات أو استراتيجيات اقتصادية . اجتماعية توفيقية بلدية، كالمطالبة مثلاً باعتماد فلسفة السوق الموجه كإطار اقتصادي يمكن الدولة من إطلاق حرية النشاط الاقتصادي لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي دون التفريط في التوازن الاقتصادي الكلي ومقتضيات العدالة الاجتماعية (٢٥).

إذاً فالظروف المحيطة بمرحلة تشكيل وتثبيت المضمون الفلسفي للنظام السياسي الاقتصادي للدولة بين نهجي الشطرين. وهو الأمر الذي اعتبره البعض من أهم

العوامل المحفزة لتسريع إنجاز الخطوات الوندوية. وحتى بعد قيام دولة الوحدة وظهور اختلافات عدة بين رموز النظامين السابقين، بقيت المضامين الأساسية لاقتصاد السوق خارج دائرة صراع المواجهة المباشرة، رغم عدم الاتفاق الكامل عند تحديد المهام والوظائف الاقتصادية بين اقطاعين العام والخاص، وبقاء النصوص الدستورية التوفيقية بهذا الشأن.

خاتمة:

بناء على ما تقدم، ولكي نفسهم أهم الأسباب (الاقتصادية بالذات) للخلاف الذي نشأ بعد الوحدة بين الشريكين المحققين للوحدة، ينبغي أولاً عدم ربطها بتعارض القناعات الاقتصادية. ا لسياسية ولا بمحاولة التثبيت بتفسيرات متعارضة للأسس الاقتصادية للدولة الموحدة وهي الأسس التي سبق الإشارة أن نصوص الدستور أظهرتها في المواد (٦) و (٨) و (٩) بالذات على نحو وفاق يرضي الطرفين: حيث يمكن أن تفسر لصالح التحرير الواسع للاقتصادي والإبقاء على دور الدولة محصوراً أو الصالح الاتجاه المعاكس. وهذا الأمر رغم إمكانية تحوله إلى مصدر خلاف فإن وقائع الأمور سارت على نحو آخر، حيث جعلت من الحب الاشتراكي . بما التزم به من مراجعات واسعة ومعلنة في موافقه النظرية . بيدي مرونة كبيرة في تعامله اللاحق تجاه السياسات والبرامج المترتبة عن هذه النصوص كالخصخصة وقانون الاستثمار وغيرها. أما برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري الذي تبنته أول حكومة لدولة الوحدة بعد عام ونصف على تشكيلها، فقد كشف أيضاً أن تلك النصوص الدستوري أو غيرها ليست هي العائق الأساسي لتبني سياسات وبرامج واضحة بشأن العلاقة بين القطاعات المذكورة فقد أورد ا لبرنامج نصوصاً أكثر انحيازاً من الدستور لمصالح الرسمال الخاص وأكثر تمسكاً بآليات السوق، واختزال دور الدولة بالوظائف التي من غير الممكن أن يقوم بها أي قطاع غير الدولة(٢٨).

ولهذا كان واضحاً أن اشكالية الخلاف الاقتصادي بين الطرفين لم ترتبط بالمسوغات النظرية ولا بالتفسيرات التي أوردتها البرنامج للنصوص الدستوري فهناك حقيقة أخرى ذات معنى بالنسبة لبرنامج الإصلاح وهي أنه مع تضمنه من اتجاهات إصلاحية صائبة في منحها العام ومع غياب المعارضين العلنيين للبرنامج . إلا فيما ندر . (٢٩) فإنه لم يكتب له تحقيق أية خطوات فعلية في اتجاه الإنجاز! وتفسير ذلك هو ذاته التفسير المطلوب لجوهر الخلاف الناشئ بعد الوحدة بين الشريكين وكذلك لتعليل أسباب غياب الحماس بل والهروب المبكر أثناء إجراءات الدمج عن إرساء أسس صائبة وواضحة للنظام الاقتصادي الوليد الذي كان متوقعا أن يرث خير

وأفضل ما أنجزته التجريبتين الخبرة الإنسانية عموماً. فالبرنامج المطروح ببعده الاقتصادي لم يكن مشروعاً تجميعياً لحزم من الإجراءات المنفصلة للإصلاحات الهيكلية لمعالجة الوضع المالي والنقدي أو التحرير التجارية أو غيرها. لقد جاء الهم الاقتصادي فيه باعتباره أحد أهم مكونات المشروع الاعم للإصلاح وتحديث حال الدولة بنظمها ومؤسساتها كافة، وبدأت حقيقته مشروطاً ومتراطاً بالإنجاز الشامل والمزامن للإصلاحات والتغيرات على الأصعدة السياسية والاجتماعية وغيرها إضافة إلى حتمية ترابطه مع خطوات تطهير مختلف الأجهزة من مظاهر ورموز الفساد. وهذه المضامين بالذات هي ما حولته إلى مشروع لإرساء أسس بناء نظام اجتماعي اقتصادي بديل، وهي مهمة أكبر من أن تحقق على ذلك النحو.

فالقوى المتبنية للبرنامج والحريصة على تنقية الأسس الاقتصادية للنظام الاجتماعي الجديد، خسرت رهانها "السادج" منذ مرحلة الهرولة نحو الوحدة وهو الرهان المعول على استمرارية حالة الصفاء والنقاء الظاهري للإدارة السياسية التي تجلت لظرف ما، هذه القوى أضحت في وضع أضعف بكثير من أن يؤهلها لتحويل برنامج طموح كهذا على خطط إنجاز فعلي، واعتبرته يومها تمهيداً ضرورياً لوضع استراتيجية تنمية شاملة لتجاوز سلبيات الماضي ونواقض الحاضر (٣٠). وكان ذلك من أهم المؤشرات عن خلل سياسات الهرولة التي اعتمدت أثناء انجاز عملية دمج النظامين، وعدم ربطها باتفاقيات واضحة بشأن اتجاهات وطرق الإصلاح الاقتصادي الشامل، وبشأن استباق أو تزامن عملية الإصلاح مع عملية الدمج.

وهكذا بقيت مسألة تأسيس صيغة برنامجية موحدة بشأن ارساء نظام اقتصادي للدولة الموحدة، قائم على أساس التوافق بين رؤيتي الشريكين، بعدت حولهما اللنديين متعارضين في هيئات مندمجة، أمر ليس من السهل بلوغه وغدت مسألة استخدام توازن القوى خارج ساحة الاقتصاد لإخلاء المكان لاحدى الرؤى كي تفرض برنامجها ونظامها الخاص، هو لحل الاقرب الأسهل كما تصوره البعض. وذلك ما فرضته لاحقا تداعيات الصراع بين الطرفين.

الهوامش:

- ١- انظر . مثلاً . الموضوعات التي تضمنها كتاب: التحولات السياسية في اليمن . بحوث ودراسات غربية، ١٩٩٠-١٩٩٤م (١٩٩٥) المعهد الأمريكي للدراسات.
- ٢- حسن أبو طالب: ١٩٩٤م. الوحدة اليمنية. دراسات في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة. مركز دراسات الوحدة العربية بيروت. ص ١٩٩ .
- ٣- حبيب حداد: (١٩٩٩). الوحدة العربية إلى أين. المستقبل العربي. العدد . ٢٤٠ - (١٩٩/٢) ص ٩٣ .
- ٤- حسن أبو طالب: (١٩٩٤م). الوحدة اليمنية.. المرجع السابق. ص ٥٧ .
- ٥- اتفاقية القاهرة: ١٩٩٧٢م. كتاب اليمن الواحد. إصدار مكتب شؤون الوحدة صنعاء. مايو ١٩٩٠م. ص ٣٨ .
- ٦- بيان طرابلس: نوفمبر ١٩٧٢م. كتاب اليمن الواحد المرجع السابق. ص ٤٥ .
- ٧- لقاء قطعة: فبراير ١٩٧٧م. كتاب اليمن الواحد المرجع السابق. ص ٦٧ .
- ٨- بيان صنعاء بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٧٩م. كتاب اليمن الواحد. مرجع سابق ص ٧٥ .
- ٩- انظر: د. أحمد يوسف أحمد: ١٩٩٠م. الأبعاد الوطنية والقومية للوحدة اليمنية. مجلة كلية القيادة والأركان. العدد الرابع . سبتمبر ١٩٩٠م. ص ١٨ .
- ١٠- لمزيد من التفصيل حول اتفاقات قيادتي الشطرين ونشاط المجلس اليمني واللجان المختلفة، إضافة إلى الوثائق المنظمة لعمل الشركات والمشروعات المشتركة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٧٩م وحتى ديسمبر ١٩٨٥م. انظر كتاب اليوم الواحد. مرجع سابق. الصفحات من: ٧٥-٢٢٨ .
- ١١- انظر . مثلاً . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. التقرير الاستراتيجي العربي. ١٩٨٨م. ص ٤٠٨ .
- ١٢- تعاطي الكثيرون مع الاتفاقات الوحدوية المبرمة بين الشطرين قبل نوفمبر ١٩٨٩م على أنها "تكتيكات" أضرت وأخرجت تحقيقها. وبين هؤلاء أحد أبرز

- المعنيين بجوازات وأعمال لجان الوحدة. انظر: كتاب اليمن والوحداء. مرجع سابق. ص ١٥.
- ١٣- انظر: حسن أبو طالب. ١٩٩٤م. الوحدة اليمنية. مرجع سابق. ص ١٥.
- ١٤- علي سالم البيض: بدون تاريخ. الوحدة، الديمقراطية، الإصلاح. خيارات المستقبل. إصدارات سكرتارية اللجنة المركزية. صنعاء. ص ٦٠.
- ١٥- الجريدة الرسمية. الجمهورية اليمنية. وزارة الشؤون القانونية. العدد الأول. مايو ١٩٩٠م. ص ٧.
- ١٦- كتاب اليمن الواحد. مرجع سابق. ص ٢٨٠-٢٨١.
- ١٧- علي سالم البيض: الوحدة الديمقراطية، الإصلاح. مرجع سابق. ص ١٥-٤١.
- ١٨- سمير محمد أحمد العبدلي _ (١٩٩٧م) الوحدة اليمنية والنظام الأقليمي العربي. مكتبة مدبولي. القاهرة. ص ١٤٥.
- ١٩- علي سالم البيض: الوحدة، الديمقراطية، الإصلاح. مرجع سابق. ص ٤٩.
- ٢٠- طارق عبدالله (١٩٩٩م) التنمية مطلب حضاري أم استمرارية وهم؟ رؤية نقدية، المستقبل العربي العدد. ٢٤٢. (٨/١٩٩٩م) ص ١٧.
- ٢١- شيلا كارابيكو (١٩٩٥م) استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في اليمن. مجلة الاتجاهات الأساسية في اليمن. مرجع سابق. ص ١٢.
- ٢٢- انظر: د. عبد الكريم أحمد عامر (١٩٩٣) استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في اليمن. مجلة الثوابت، العدد الأول. يناير. مارس ١٩٩٣م. ص ١١٧.
- ٢٣- الاتجاهات الأساسية للإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل: سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني. دار الهمداني. بدون تاريخ. ص ٥-٣٢.
- ٢٤- انظر: فرنسيس فوكوياما: ١٩٩٣م. نهاية التاريخ وخاتم البشر. ترجمة: حسين أحمد أمين. مركز الأهرام للترجمة والنشر. القاهرة.

٢٥- انظراً مثلاً: البرنامج السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، في كتاب الثوري
٥، الوثائق الأساسية للمؤتمر العام الرابع للحزب الاشتراكي اليمني، مشروعاً
البرنامج السياسي والنظام الداخليين مطالب المفضل للأوفست . صنعاء (بدون
تاريخ).

٢٦- د. عبد الكريم أحمد عامر (١٩٩٣م) استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في
اليمن مرجع سابق. ص ١٤٦.

٢٧- الجريدة الرسمية: العدد الأول. مرجع سابق. ص ٨/٧.

٢٨- برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري،
المقر من مجلس النواب بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩١. مطابع دائرة الصحافة
والطباعة والنشر، صنعاء. ١٩٩٢م. ص ٨٧.

٢٩- ٢٩. الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية في الجمهورية اليمنية،
١٩٩٩م، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني، تحرير د. أحمد
البشاري، مجلية الثوابت، ١٩٩٩م، ص ٢٩٦.

٣٠- برنامج البناء الوطني والإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والإداري، م
رجع سابق، ص ١٧.